المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 19A تشر2ين 2025
No.19A Nov. 2025

سياسة محمد بهلوي تجاه الاتحاد العالمي للشركات النفطية الكنستريوم (دراسة تاريخية)

م. د. زينب صبري مهدي
كلية الآداب /جامعة ذي قار

الملخص

إن البترول الايراني كان المسيطر على السياسة الايرانية والتدخلات الدولية الامر الذي جعل ايران عرضة للاحتلال من بريطانيا والاتحاد السوفيتي في مراحل مختلفة من تاريخها السياسي، وتعد هذه الدراسة مختصة في الشركات العالمية المستثمرة للبترول الايراني والتي يطلق عليها الكنسورتيوم، يقسم البحث اضافة الى المقدمة والخاتمة على خمسة موضوعات، يتطرق الموضوع الاول الى الخلفية التاريخية للبترول الايراني، اما الموضوع الثاني فيتناول موقف محمد بهلوي من تأميم البترول الايراني والتدخلات الدولية، فيما جاء الثالث حول انشاء كنسورتيوم للبترول الايراني، أما الرابع قانون عام 1957 والتدخلات الدولية، وقد جاء الموضوع الخامس ليتناول موقف الكنسورتيوم بعد قانون 1957، وفي خاتمة البحث عرض لأهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

الكلمات المفتاحية :البترول ، ايران، الكنسورتيوم، التدخلات الخارجية، الولايات المتحدة .

Mohammad Pahlavi's Policy Toward the International Oil Consortium(A Historical Study)

Dr. Zainab Sabri Mahdi
College of Arts / University of Thi-Qar

Abstrat

Iranian oil was dominating Iranian politics and international interventions, which made Iran vulnerable to occupation from Britain and the Soviet Union at various stages of its political history, and this study specializes in international companies that invest in Iranian oil and are called a consortium. The research is divided in addition to the introduction and conclusion of five investigators, the first topic deals with the historical background of Iranian oil, while the second topic deals with the revolution of ratification of the nationalization of Iranian oil and international interventions, while the third topic deals with the establishment of an Iranian oil consortium, while the fourth topic Law of 1957 deals with the dimensions and international interventions . The fifth section came to address the position of the consortium after the law in 1957, and at the conclusion of the research are the main conclusions of its research.

Keywords: Oil, Iran, Consortium, Foreign Interventions, United States.

المقدمة introduction

بعد أن كان البترول هو المسيطر على السياسية البترولية الايرانية يمر خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي بمرحلة جديدة تستكمل بها السيطرة على ثرواتها البترولية وتأتي هذه المرحلة الجديدة بعد نجاح السياسية البترولية الليبية بالضغط على الشركات البترولية لتنفي المطالب التي حددتها ليبيا لنفسها وكان هذا نقطة التحول في السياسة البترولية العالمية ولفهم طبيعة المرحلة التي تخطوها ايران في مجال اعادة

النظر في سياستها البترولية نحو مجموعة الشركات البترولية العالمية والتي يطلق عليها لفظ كنسورتيوم (CONSORTIOM) فمن الاهمية استعراض المرحلة التي مرت بها (ايران) خلال مرحلة انشاء الكنسورتيوم والتدخلات الدولية في الشؤون الاقتصادية التي تُعد من أدوات التنظيم الاحتكاري للسوق الدولية البترولية في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وايران بخاصة.

الخلفية التاريخية للبترول الايراني حتى انشاء الكنسورتيوم

قبل الخوض في الخلفة التاريخية للبترول الايراني لابد أن نعرف الكنسورتيوم (تطلق كلمة كنسورتيوم عادة على المشروعات التي تقوم على نحو مشترك بين عدد ضئيل من الشركات الكبرى المتنافسة في صناعة معينة وخاصة تلك المشروعات التي تكون على المستوى الدولي وان كان يلاحظ ان اللفظ لم يستخدم في الاتفاقات البترولية الا فيما يتعلق بـ(كنسورتيوم) ايران الذي أنشأ عام 1954 وعلى هذا النحو فأن الكنسوريتوم هو مشروع مشترك يجمع عددًا من المشروعات التي تملك رأس ماله ملكية مشتركة او بعبارة أخرى هو ملكية مشتركة لعدد من المشروعات المستقلة) اكتشف البترول الايراني لأول مرة في ايران في مسجد سليمان في عام 1908وبناءً على ذلك شكلت شركة البترول الأنجلو- الايرانية في الرابع عشر من ابريل 1909 برأس مال قدره مليون جنيه استرليني، في حين بدأ الانتاج الفعلي للنفط وبكميات كبيرة في عام 1914في الحرب العالمية الاولية، وهذا ما شجع الحكومة البريطانية على ابرام عقد مع الشركة في عام 1914امتلكت بموجبه 51% من الاسهم[1] .

تُعد بريطانيا أول دولة تستغل البترول الايراني وقد أسست أول شركة للبحث والتنقيب عن البترول الايراني في عام1901 تعرف باسم (شركة البترول الانجليزية الفارسية) وهذه الشركة تنهج سياسة بريطانية في سيطرتها على الموارد البترولية الايرانية لدرجة اصبح تاريخ شركة البترول الانجليزية الايرانية جزءًا لا يتجزأ من تاريخ ايران السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وحتى الاجتماعي ايضاً وكان لها سلطة وتأثير على كبار رجال السياسة الايرانية واصبحت هذه الشركة دولة داخل الدولة بل لعلها وحدها كانت الدولة في ايران[2] .

تعد عقود البترول من العقود الحديثة النشأة نسبيا اذا ما قورنت بالعقود الأخرى المتعارف عليها في المواد المدنية والتجارية سواء في مجال المعاملات الداخلية ام في مجال المعاملات الدولية الخاصة .

يطلق على عقود البترول تسميات عديدة، فقد اطلق عليها فقهاء القانون امثال احمد عبد الحميد عشوش، (الاتفاقيات البترولية) في كتابه النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية الصادر عن دار النهضة العربية1975، كما أطلق عليها محمد طلعت الغنيمي اصطلاح (عقد الامتياز البترولي) في بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس بغداد عام 1967بعنوان تغير الاوضاع وعقد الامتياز البترولي. وتماشيًا مع مصطلح (العقد البترولي) سنستخدم مصطلح (عقد البترول) بدلا من الاصطلاحات الأخرى. وذلك لان هذا المصطلح يعبر بوضوح ودقة عن حقيقة المقصود. وأصدق دلالته على مضمون الاتفاق المبرم بين الأطراف، في حين أن استخدام اصطلاح (اتفاقية) يُعد غير دقيق لأنه يستخدم في نطاق القانون الدولي العام في حال ابرام الاتفاقيات بين الدول[3].

ومنذ اكتشاف البترول وتأسيس شركة البترول البريطانية، بدأت بنهب نفط إيران بكميات كبيرة. وبعد فترة زمنية قليلة سيطر الاحتكار البترولي على نفط إيران سيطرة مطلقة نتيجة عقود الامتيازات الممنوحة من قبل شاه إيران. فتأميم صناعة البترول كان في الحقيقة تحرير نفط إيران وإلغاء نظام الامتيازات الاجنبية وعلى وجه الخصوص الامتيازات الأتية:

1. امتياز رويتر

2. امتياز دارسي

3. اتفاقية 1933

4. ملحق اتفاقية 1933 (غس-غولشائيان)

بالمقابل فأن الروس فشلوا في اكتشاف البترول الايراني لأسباب فنية وتمويلية، ودخلت ايران القرن العشرين دون تقدم يذكر في مسألة التنقيب عن البترول حتى عام 1901 عندما منح مظفر الدين شاه (1869-1906) امتيازًا للإنجليزي (ويليام كنكوس دارسي) لاستخراج وحمل ونقل وبيع البترول في ايران لمدة 60 عاما مقابل 16% من عائدات البترول تم تخصيصها لصالح الحكومة الايرانية[4].

وشملت بنود الاتفاق السماح (لدارسي) بالبحث عن الغاز الطبيعي والبترول واستخراجهما وبيعهما ولمدة 60 سنة، مع منحه حق مد خطوط البترول خلال المناطق المستخرج البترول منها. كما تم تخويله وتأسيس شركة أو عدة شركات للانتفاع من هذا الامتياز، ونصت المادة العاشرة من الامتياز على أنه على صاحب الامتياز بعد مرور شهر من تأسيس الشركة دفع مبلغ وقدره20 ألف ليرة انجليزية نقدا و20 ألف ليرة أخرى كأسهم للدولة الايرانية، وإذا لم يستطع صاحب الامتياز تأسيس شركة رسمية أولى في السنتين الاوليتين فيعد الامتياز باطلاً قانونيًا[5].

أخذت الخلافات تظهر بين الحكومة الايرانية والشركة الأنجلو– إيرانية حول قلة عائدات البترول الايراني من الارباح بموجب اتفاق (وليام نوكس دراسي)، بحيث اصبحت حصة ايران البترولية من ارباح نفطها في العام ١٩٣١حوالي (٨٧٢,٣٠٦) جنيه استرليني، بعد أن كانت اكثر من (١,٣١٢,٢٨٨) جنيه استرليني في العـــــام الذي سبقه، وقد حاولت الحكومة الايرانية الدخول في مفاوضات مع الشركة لزيادة هذه العوائد، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، مما دفع الحكومة الايرانية الى اتخاذ قرار من جانب واحد في تشرين الثاني ١٩٣٢، يقضي بإلغاء الامتياز البترولي الممنوح للشركة عام١٩٠١، وتمت المصادقة عليه في مجلس النواب في كانون الأول ١٩٣٢، وعلى اثر ذلك تدخلت الحكومة البريطانية، وعندها قررت عصبة الامم العودة الى المفاوضات، وفعلاً توصل الطرفان الى عقد بترولي جديد في التاسع والعشرين ١٩٣٣، استطاعت الحكومة الايرانية بموجب هذا العقد ان تحقق ولو بعض المزايا مثل تخفيض المساحة التي يشملها الامتياز أي اقتصرت على النصف الجنوبي من المساحة الاصلية وعلى ان تحصل ايران(٤) شلنات عن كل طن بترول تبيعه الشركة للاستهلاك المحلي، تؤول كافة ممتلكات الشركة الى الحكومة الايرانية بعد انقضاض٦٠عاماً من تاريخ توقيع الاتفاق، وان تتعهد الشركة بأن تختار العمال المهرة والموظفين من الاداريين وبذلك تعتبر الاتفاقية عام ١٩٣٣افضل بكثير من امتياز دراسي عام 1901[6] .

خلال الحرب العالمية الثانية تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحصول على مزيد من الامتيازات البترولية والسيطرة على حقول البترول في إيران. إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التي تقدمت بها هذه الدول، وطالبت من الشركة البريطانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين. تقدمت الشركة البريطانية باتفاقية إضافية أو مكملة تضمن بنودًا لصالح إيران ولكن البرلمان الإيراني رفضها[7].

وكان (رحيميان)، أحد اعضاء المجلس الرابع عشر وهو من مدينة (قوتشان)، أول من اقترح تأميم صناعة البترول في البرلمان الإيراني. ولكن لم يُناقش اقتراحه في تلك الفترة. إلى أن في يوم 23 أكتوبر 1949، تأسست الجبهة الوطنية في منزل محمد مصدق وبحضور اثني عشر عضواً آخر من مختلف التيارات السياسية. وكانت تهدف هذه الجبهة حماية حقوق صناعة البترول الإيرانية .

في يوم الحادي عشر من يناير1951 اقترحت الاقلية في البرلمان برئاسة (محمد مصدق) تأميم صناعة البترول وقام علماء الدين بقيادة آية الله (ابو القاسم الكاشاني) بتأييد التأميم وطالبوا الشعب بتأييد هذه الخطوة. فتعززت خطوات اعضاء البرلمان من أجل تأميم البترول إلا إن رئيس الوزراء(رزم ارا) رفض العمل بالقرار. فقامت جماعة فدائيو الاسلام بقيادة (نواب صفوي) بالتخطيط لاغتيال رئيس الوزراء بسبب

معارضته لتأميم صناعة البترول ودفاعه عن المصالح البترولية البريطانية في إيران. فقد اطلق (خليل طهماسبي) عضو الجماعة يوم السابع من مارس1951 النار على رئيس الوزراء رزم آرا وارداه قتيلا، وبذلك حال دون قيام الحكومة بمنع تأميم البترول الإيراني[8] . فاغتيال (رزم آرا) شدد من عزيمة الشعب واصراره على تأميم البترول، وقد صادق البرلمان الإيراني يوم 15 مارس 1951على تأميم صناعة البترول وبذلك تمكن الشعب الإيراني من السيطرة على صناعة البترول.

ثورة مصدق للتأميم البترول الايراني والتدخلات الدولية

بدأت كلٌّ من (الولايات المتحدة الامريكية) و(بريطانيا) باتخاذ موقف سلبي من(محمد مصدق)، فهما المتضرر من تأميم البترول الإيراني، كما بدأت الحملات الإعلامية تصوب أسهمها لمصدق حيث قالت جريدة التايمز: "إن التوتر الداخلي لإيران لا يمكن مواجهته إلا بتوجيه الاتهام لبريطانيا ككبش الفداء"[9]. وتطورت الأمور بسرعة حيث نجح(مصدق) بوضع القوات المسلحة الإيرانية تحت سيطرة الوزارة الإيرانية التي كان يرأسها في يوليو 1952، ويعد ذلك هزيمة فعلية لسلطة (محمد رضا بهلوي) على الجيش الذي يعد القوة الرادعة لمعارضيه، وقد أراد(محمد ممصدق) استخدام الجيش سلاحًا مشهرًا في وجه(الشاه)، لا يستطيع هو ورجال البلاط الوقوف في وجهه أو التصدي له[10] .

وعليه بدأ (مصدق) في توجيه الدولة الوجهة التي يرتئيها، بعد أن ضمن ولاء الجيش له، فأعاد جميع الأراضي المصادرة لأملاك الدولة، واستقطع نسبة كبيرة من ميزانية البلاط الشاهنشاهي وضمها إلى ميزانية وزارة الصحة، ومنع اتصال (الشاه) برجال السلك الدبلوماسي في طهران، وزاد من عدد حرس الشاه ليراقبوا تصرفاته، كما استقطع 15% من ميزانية الجيش لزيادة خزانة الدولة، وزاد من عدد طرق المشاة وقام بتطهير القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه، وأسس لجانًا للتحقيق في الفساد المنتشر بين رجال المؤسسة العسكرية، وانتهى به المطاف إلى إجبار الشاه والأسرة الحاكمة على مغادرة إيران إلى إيطاليا أوائل 1953[11].

ولعل من أهم أسباب فشل حكومة (مصدق)، أنها واجهت قضية (الحزام الشمالي) [12] وهي مشكلة أساسية، حيث إن إيران التي كانت حلقة مهمة لإنجاح المشروع، كانت في صراع مع بريطانيا حول تأميم البترول، وإقدام(محمد مصدق) منذ توليه رئاسة الحكومة الإيرانية عام 1951، على تبنِّي سياسة الحياد في العلاقات الخارجية؛ لذلك لم يكن متحمسا للمشروع بسبب عدم رغبته في خلق التوترات مع جاره الشمالي المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق[13].

لذلك وبهدف إقامة مشروع الحزام الشمالي، أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع بريطانيا بالإطاحة بحكومة (مصدق) في أغسطس عام 1953. من خلال انقلاب عسكري، وقد عبر (الشاه) بعد عودته مباشرة إلى إيران عن رغبة بلاده في الانضمام إلى مشاريع الدفاع الغربية وقال : "إن إيران ستتمكن من أن تُصبح حلقة أساسية في دفاع العالم الحر"[14]. ورغم إشارة الشاه هذه فإن الحكومة الإيرانية لم تعلن رسميا رغبتها في الانضمام إلى مشروع التحالف الغربي حتى عام 1954، وقال الجنرال (فضل الله زاهدي) رئيس الحكومة الإيرانية آنذاك، بأن حكومته ترغب في التوجه نحو الغرب بمعنى الابتعاد عن المد السوفيتي[15].

وللأخطار التي أحاطت بالضباط المفصولين من الجيش والذين اعتقدوا أن الجيش والشاه لا يفترقان، كونوا لجنة سرية لحماية الأمة من الثوار المنادين بالجمهورية وبدأت جماعة من الضباط المفصولين الاتصال بالزعماء الدينيين وبالمخابرات الأمريكية والبريطانية لتمويل انقلاب عسكري للإطاحة بنظام مصدق، فقد كانت لكلا المخابرات البريطانية والأمريكية أسبابها الخاصة، ومن أهم هذه الأسباب الحفاظ على مصالحها البترولية والأمنية في الخليج وإيران، ومن ثم كانت دعوة الضباط الإيرانيين المفصولين بمنزلة إشارة شرعية لها من أجل التحرك لاسترجاع سلطة الشاه باعتبارها المدخل الطبيعي لحماية مصالحهم[16].

تلاقت الأهداف فانشغل رجال الجيش الإيراني والعملاء الأجانب في تدبير محاولتهم للإطاحة (بمصدق)، وبدأت الخلافات الأيديولوجية تنفجر داخل(الجبهة الوطنية)، حيث تركزت على تأميم الشركات الكبرى خصوصاً شركات النقل والتليفون، ومنح المرأة حق الانتخاب، وكذلك وضع خطة للإصلاح الزراعي، ومصادرة المشروبات الكحولية أو منع بيعها.

ونتيجة لهذه الخلافات التي ظهرت اتهم (مصدق) بأنه معادٍ للإسلام والشريعة وأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية، ومن ثم انسحب من الجبهة الوطنية أهم شخصية دينية فاعلة فيها(آية الله أبو قاسم الكاشاني) وبصحبته مؤيدوه[17]. نتيجة للخلافات المتفجرة داخل(الجبهة الوطنية) وفقدانها أهم عناصرها الدينية النشطة، بالإضافة إلى تمويل المخابرات الأمريكية للمحرضين؛ لهذا استطاع الجيش بضباطه الساخطين توجيه ضربتهم في أوائل أغسطس1953، حيث نجحوا في احتلال مقار الوزارات وإلقاء القبض على الوزراء والاستعانة بقوة مكونة من(37) دبابة كان يقودها أحد رجال المخابرات الأمريكية، ونسفت مسكن رئيس الوزراء، كما قام المأجورين من العامة بالدخول لقلب العاصمة طهران، وقامت الصحف العالمية الغربية بالتقاط الصور المعبرة عن تظاهرات شعبية لكي تظهر للشاه أنها أنقذته من (مصدق) عن طريق ثورة شعبية جماهيرية[18].

وعاد الشاه منتصراً إلى العاصمة ولديه رغبة كبيرة في إقامة ديكتاتورية معتمدة على جهاز مخابرات إيراني جيد، ومدعَّم بقوة بوليسية متفوقة ونجح في تشييد جهاز (السافاك) والمخابرات الإيرانية بالاستعانة بالمخابرات الأمريكية وخبرة(الموساد) الإسرائيلي. وبفضل القوات المسلحة الإيرانية والشرطة السرية أصبح(محمد رضا) قادرًا على كبح المعارضة وتمزيق المنظمات المناوئة لسلطانه منذ عودته للحكم عام1953 وبدأ بحل(الجبهة الوطنية) وألقى القبض على معظم أعضائها وعلى رأسهم (مصدق)، وأعدم وزير الخارجية (حسين فاطمي) وحكم بالسجن على(مصدق) لمدة ثلاث سنوات ثم أفرج عنه عام 1956 ووضعه تحت المراقبة حتى وفاته عام1965. وعليه فقد تحمل حزب (توده) وزر المرحلة المصدقية كلها[19].

إنشاء الكنسورتيوم للبترول في إيران

استطاعت الحكومة البريطانية تحقيق الشق الاول في نزاعها مع ايران بإطاحة الحكومة الوطنية التي تبنت تأميم بزعامة الدكتور مصدق كما استطاعت تحقيق الشق الثاني وهو استغلال البترول بعد الصراع المرير الذي نشب بين الدولتين الايرانية والبريطانية، وايضاً حققت مبدأ جديد هو تحول النزاع على البترول الايراني الى ميدان الدولي حتى لا تقف وحدها في المستقبل، اذا اصطدمت مع الاتحاد السوفيتي هناك، ونشأ بإيعاز من الحكومة البريطانية احتكار دولي غربي جديد للبترول اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا وهولندا. اما في ايران، فأن قائد الانقلاب (فضل الله زاهدي) الذي كان يستحيل عليه سياسياً ان يستنكر التأميم ويتعامل مباشرتاً مع البريطانيين ، فأن اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ايران وبريطانيا في شهر ديسمبر 1953واوفد الرئيس الامريكي مستشارة لشؤون البترول (المستر هوفر) لتنقية الجو بين البلدين المتنازعين فقام الرجل بدورة خير قيام وعلى اتم وجه ، وتكررت الزيارة لكل من لندن وطهران، وفي اوائل سنة 1954بدأت المفاوضات بين ممثلي كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وايران للتباحث في مستقبل البترول الايراني اسفرت عن اتفاق اذيع في اغسطس 1954 وصدق علية البرلمان الايراني في31 اكتوبر 1954بين الحكومة الايرانية ومجموعة من الشركات الاجنبية يقال لها تيسيرا (الكنسورتيوم) واستطاع الجنرال (فضل الله زاهدي) رئيس الوزراء الايراني دفع العقد الايراني المتمثل في الكنسورتيوم وتمريره في البرلمان الذي كان قد عُين قبل ذلك بفترة قصيرة رغم معارضة قطاع كبير من الصحافة الايرانية وانصار مصدق الذين كانوا ما يزالون اقوياء .

وتتكون مجموعة الكنسورتيوم من ثمان شركات بترولية كبرى ، خمسة منها امريكية وثلاث شركات بريطانية وفرنسية وهولندية، وانضمت اليهم مجموعة ابريكون البترولية وهي امريكية ايضًا بعد أن

تنازلت الشركات الامريكية المشتركة في الكنسوريتوم عن جزء من حصتها وذلك في شهر ابريل 1955بعد موافقة الحكومة الايرانية على النحو التالي:

1- الشركة الانجليزية للبترولية (الانجليزية الايرانية سابقاً) 40% .

2- مجموعة الرويال دتش شل الهولندية 14% .

3- الشركة الفرنسية للبترول 6%

4- شركة سكوني اويل للبترول 7%

5- شركة ستاندارد اويل للبترول (نيو جرسي) 7%.

6- شركة تكساس للزيت 7%.

7- شركة ستاندارد اويل للبترول (كاليفورنيا) 7%.

8- شركة اللف للبترول 7% .

9- وكالة ايريكون 5% من الشركات الامريكية .

عقد الاتفاق مع مجموعة الشركات البترولية العالمية (الاخوات السبعة التي اصبحت تعرف باسم الكنسورتيوم بهدف شراء وتطوير البترول الايراني والوصول إلى اتفاق ودي مع الحكومة الايرانية حيث حصلت الشركات الامريكية على40 %، من مجموع الحصص، وحصلت الشركات البريطانية40% بينما حصلت الشركات الهولندية على14% من مجموع الحصص وحصلت الشركات الفرنسية على6% من مجموع الحصص، كما أُتفق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عامًا يصبح بعدها من حق الشاه تأميم المؤسسات البترولية وتعهد الشاه بتوجيه الموارد المالية لتحديث بلاده وتطويرها اجتماعياً اقتصادياً كما حدث بعد ذلك[20] .

قانون 1957والتدخلات الدولية

اصبحت المشاركة منذ خمسينات القرن الماضي ظاهرة منتظمة في الغالبية العظمى من الاتفاقيات البترولية المبرمة بين الدول المصدرة وشركات البترول الاجنبية وبشكل خاص تلك المعروفة منها باسم القادمين الجدد (NEW COMERS) او المستقلين (Independents) .

ولم تكتفِ الدول النامية بتضمين عقودها مع هذه الشركات نصوصاً تتعلق بمشاركة الدولة في رأس المال والاستثمار او كليهما بل ان هذه الشركات اصبحت الزامية بموجب الدستور او القانون في بعض الدول .

وفيما يخص ايران تجدر الاشارة الى أن قانون البترول الايراني لسنة 1957 الذي ينص في مادة السادسة على وجوب تملك شركة البترول الوطنية الايرانية لـ30% على الاقل من رأسمال المشروع الي يقوم باستغلال البترول[21].

ونظرا لعدم توافر الامكانيات الكافية لشركة البترول الايرانية (نيوك) للقيام بأعمال البحث والتنقيب عن البترول في ايران ورغبة في اجتذاب هيئات وشركات بترولية اخرى للقيام بهذه العمليات حت تحقق ايران اكبر قدر من الارباح فقد صدر في عام 1957 قانون البترول الجديد الذي يخول لشركة البترول الوطنية الايرانية (نيوك) منح حقوق وليس امتيازات في ثمان مناطق حددها القانون وقد حرصت الشركة الوطنية على فرض قيود تشمل صغر المساحات المقدمة الممنوحة وكذلك المبلغ الذي يدفع مقدما

والتزامات الحفر والتنازل الاجباري بصورة اسرع او زيادة كميات البترول الخام التي تسلم كجزء من الحصة ، وحتى لا يكون لبس وسوء فهم فقد حدد القانون خطة ايران وسياستها ونواياها بالنسبة لمنح حقوق بترولية جديدة في المستقبل فاحتفظت الحكومة الايرانية بثلث الاحتياطي الذي تملكه من الاراضي التي يحتمل وجود البترول للاستغلال المحلي خارج منطقة الكنسورتيوم.

اما الشركات الجديد التي ستمنح في المستقبل حقوق استغلال البترول فد اشترطت ايران ان تملك30 %على الاقل من ممتلكات الشركات الحائزة على حق الاستغلال و50% من الحقوق الاكبر حجما على ان يكون تقدير ذلك للحكومة الايرانية وحدها، كما حدد القانون ايضا اجل اتفاقيات الاستغلال باثنتي عشر سنة ومدة الانتاج بأربعين سنة على أن تؤول جميع الممتلكات للدولة الايرانية، واشترطت ايران على سبيل التحفظ أن لا تحسب تكاليف الاستهلاك كجزء من تكاليف التشغيل.

ويلاحظ أن أهم شيء استحدثه القانون هو النص الصريح على المشاركة الايرانية فضلا عن اقتسام صافي الارباح مناصفة وفسر هذا القانون بأنه اذا كانت الدولة الممثلة في الشركة الوطنية الايرانية تملك نصف رأس المال فأنها تحصل اولا على نصف الارباح ثم تقتسم الباقي على اساس حصتها في راس المال، كذلك نص القانون الجديد ايضا على انه في حال اشتراك أي شركة اجنبية في التنقيب يتحمل الشريك الاجنبي نفقات البحث والتنقيب التمهيدية ولا يستردها الا اذا كانت الممثلة هي شركة البترول الايرانية (نيوك). ولا يستردها إلا إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية وفي حال اخفاق الشركة الاجنبية في اكتشاف الزيت خلال12 سنة يجوز إلغاء الاتفاق وآخر ما حدده القانون هو عدم استخدام موظفين اجانب إلا في نطاق ضيق واقل عدد ممكن اما مجلس الادارة يتكون بالتساوي من اعضاء ايرانيين وغير ايرانيين .

وطبقت الحكومة الايرانية على الفور قانون 1957مع الشركة القومية الايطالية للزيت والغاز المعروفة باسم الهيئة القومية للمواد (للايدرو كاربونية) تلاه توقيع عقد مع الشركة الامريكية (بان امريكان) التابعة لشركة (ستاندارد اوف انديانا) في سنة1958 وتكونت الشركة على غرار شركة (ايتي) الايطالية باسم (ايران بان امريكان اويل) وتبع ذلك تقيع عدة اتفاقيات وبشروط مجزية للغاية واهمها على الاطلاق الاتفاقيات المبرمة مع شركة بترول ايران وايطاليا (سيريب) وشركة (ايمينوكو) شركة البترول البحرية الايرانية وشركة(سوفيران) المعروفة بمجموعة (اراب) [22].

لم يكن بوسع إيران إن تبقى بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي جلبتها معها الحرب العالمية الثانية، بل إن بعض العوامل الخاصة أدت إلى إن تكون معاناة إيران من أثارها أكثر من معاناة معظم أقطار المنطقة الأخرى. فقد عاش الاقتصاد الإيراني في سنوات الحرب أزمة حقيقية انعكست اشكالها في شحة المواد الحياتية الأساسية فحسبما يعترف (محمد رضا بهلوي) بنفسه إن كلفة المعيشة في إيران ارتفعت بنسبة حوالي 400% خلال المدة الواقعة بين أواسط عام 1940 ونهاية عام 1942، ومع استمرار الحرب تفاقمت مشكلة الغلاء داخل إيران أكثر بالمقارنة مع ما كان يسود البلاد عام 1939 لدرجة أن الأسعار من جميع مطالب الحياة ارتفعت بنسبة 629% في يونيو عام 1943ومن ثم 850% في يونيو من العام التالي[23].

وكان من الضروري البحث عن وسيلة لتخفيف نفقات المعيشة ولما كانت بريطانيا أول دولة مستغلة للبترول الإيراني منذ عام 1901 تعرف باسم (شركة البترول الانجليزية الفارسية) وتحكي هذه الشركة قصة (بريطانيا) في سياستها الاستعمارية وسيطرتها البترولية لدرجة أصبح تاريخ شركة البترول الانجليزية جزاءً لا يتجزأ من تاريخ إيران السياسي والاقتصادي والدبلوماسي بل والاجتماعي ايضاً .

وكان سلطانها قوياً وطوت كبار رجال ايران تحت جناحيها واصبحت هذه الشركة دولة داخل دولة بل لعلها وحدها كانت الدولة في ايران[24]، لذلك كانت تسيطر على ايران عقيدة واحدة، وهو اعتبار شركة البترول الانجليزية كابوساً جاثماً فوق صدرها، وانها سبب كل الشرور والبلاء، فقد كانت الشركة كل شيء في (ايران)، حيث كانت حصة ايران بالغة الضآلة بالنسبة الى أرباح الشركة الطائلة فمنذ عام 1911عندما بدأ البريطانيون في العمل الجاد حتى عام 1951 حققت إيران من إيرادات الشركة ما قيمته 316 مليون

دولار بينما حصلت الحكومة البريطانية نفسها على 700 مليون دولار[25] كما سوف نبين في الجدول الامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية في تاريخ إيران .

في الخامس عشر من مارس عام 1951 اصدر مجلس النواب الايراني على قرار تأميم عمليات شركة الانجلو– الايرانية (Anglo- Iranian Oil Co) وبعد خمسة ايام صادق مجلس الشيوخ عليها واصبح القرار نافذ المفعول بعد ان وقعه (محمد رضا بهلوي) في الاول من مايو من العام نفسه، وتزامن ذلك مع انشاء شركة البترول الوطنية الايرانية التي عرفت اختصارا بـ (N. I.O.C) لتضطلع بعمليات اخراج وتصدير البترول الايراني[26].

بدأت فكرة التأميم في الظهور عام 1947 عندما طالب الاتحاد السوفيتي من إيران منحهم امتياز للتنقيب عن البترول شمال إيران، وكانت وجهة نظر (محمد مصدق) أن السوفيت على حق في دعواهم وأنه يجب تحقيق المساواة بينهم وبين البريطانيين، مما يعني طرد الاثنين معا عن طريق سحب الامتياز البريطاني. وشجَّعهم على ذلك أن الاقتراح كان يتفق مع الاستراتيجية الأمريكية، وفي عام 1951 كلف الشاه الدكتور (محمد مصدق) بتشكيل الوزارة، وتطبيق ما كان ينادي به عام1947 على اعتبار أنه الشيء الوحيد الذي يتفق فيه (محمد رضا بهلوي) مع (محمد مصدق)[27].

تزامن تأميم البترول الايراني مع وصول (محمد مصدق) الى رئاسة الحكومة الايرانية فأصبح مصدق منذ التاسع والعشرين من ابريل 1951رئيساً للوزراء وكان عليه ضمن اولى مهماته وضع قانون تأميم البترول الصناعة البترولية موضع التطبيق للإفادة من ايرادات البترول لتحسن اوضاع البلاد الاجتماعية والاقتصادية[28].

وكان الشاه يقصد من وراء فكرة التأميم التي اتفق فيها مع الأمريكان القضاء على النفوذ البريطاني في إيران ويفسح في الوقت نفسه المجال أمام الأمريكان، إذ كان من الطبيعي ان تدخل حكومة مصدق في صراع مع الحكومة البريطانية لتأميمها للنفط لأن شركة الانجلو – ايرانية لم تكن شركة تجارية فحسب وانما كانت تمثل مصالح الحكومة البريطانية داخل ايران[29].

وبعد نجاح الأمريكان في خلع(محمد مصدق) وإعادة(محمد رضا بهلوي) من روما إلى إيران وتعيين الجنرال (فضل الله زاهدي) [30] لرئاسة الوزراء وإسناد مهمة وقف تأميم البترول الإيراني وإعادة توزيع الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة. بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيراني، وخصوصاً أن(فضل الله زاهدي) عُرف عنه كرهه الشديد للبريطانيين منذ الأربعينيات؛ لذلك اعتمد الأمريكان على ذلك لإنهاء فترة انفراد البريطانيين بالبترول الإيراني وأعيد تنظيم الشركة البريطانية الإيرانية المؤمَّمة بطريقة أصبحت بعدها بريطانيا ضمن مجموعة من المحتكرين للبترول الإيراني وأطلق على الكارتل" الكنسورتيوم"[31].

التدخلات الدولية للبترول الايراني .

استطاعت الحكومة البريطانية تحقيق الشق الأول في نزاعها مع إيران بإطاحة الحكومة الوطنية التي تبنت تأميم البترول، كما استطاعت تحقيق الشق الثاني وهو استغلال البترول بعد الصراع المرير الذي نشب بين الدولتين الإيرانية والبريطانية. وأيضاً حققت مبدأ جديد هو تحويل النزاع على البترول الإيراني الى الميدان الدولي حتى لا تقف وحدها في المستقبل إذ اصطدمت مع الاتحاد السوفيتي هناك. ونشأ بإيعاز من الحكومة البريطانية احتكار دولي غربي جديد للبترول اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا وهولندا[32] "وضم ثماني شركات عالمية، وهي: الشركات الأمريكية وتملك40% من مجموع الحصص، والشركات البريطانية وتملك 40% من مجموع الحصص. والشركات الهولندية وتملك 14%من مجموع الحصص ثم الشركات الفرنسية وتملك 6% من مجموع الحصص.

وبذلك تكون بريطانيا قد فقدت60% مما كانت تملكه من بترول إيران، وأما الولايات المتحدة فقد كسبت40% من البترول الذي لم تكن تملكه كما تم الاتفاق على سريان جميع الترتيبات لمدة عشرين عامًا بحيث يصبح بعدها من حق (محمد رضا بهلوي) تأميم المؤسسات البترولية، كما تعهد (محمد رضا بهلوي) بتوجيه الموارد المالية العائدة من تصدير البترول إلى تحديث بلاده وتطويرها اجتماعيًّا واقتصاديًّا[33] ، ومع تزايد إيرادات البترول تضاعفت الاستثمارات وتعددت المشاريع الاقتصادية والتي زادت من الإنتاج ورفعت من دخل السكان. ولذلك بقيت من إيرادات البترول، حيث في عام 1953 وصلت الإيرادات البترولية أقل من34 مليون دولار من حوالي ثلاث مليارات دولار أنفقت جميعها على خطة التنمية الاقتصادية الثانية للبلاد" من عام 1953[34].

وقد واصل(فضل الله زاهدي) منذ ترأسه للحكومة السعي لإعادة علاقات إيران الاقتصادية والسياسية مع دول العالم سيما الغرب، وقد تم ذلك بخطوات مدروسة وواضحة كما اتفق مع بريطانيا على إعادة العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر1953 [35].

وكتب (فضل الله زاهدي) إلى الرئيس (أيزنهاور) في26 أغسطس1953 رسالة يعبر فيها عن نية حكومته نحو إصلاح الموقف الدولي لإيران، وقد عبر بوضوح عن تأكيده للولايات المتحدة بأن إيران ستستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وكذلك الحفاظ على علاقات ودية مع باقي أعضاء العائلة الدولية على أساس من الاحترام المتبادل، وكان الهدف الرئيس من الرسالة يهدف لطلب المساعدة المالية التي تحتاجها إيران بشدة من الولايات المتحدة، لتدعيم مركزها المالي المباشر. لكي تتمكن من تصحيح الأمور المالية والاقتصادية التي تضررت في عصر(محمد مصدق) وكان رده الواضح الذي وعده بأنه سيلاقي ردًّا إيجابيًّا[36].

وبالفعل تم تقديم المساعدة المالية لإيران بواقع 23 مليون دولار أمريكي سنويًّا وكانت تعد أعلى نسبة إنفاق في أي بلد في ذلك الوقت؛ وبذلك عمل(فضل الله زاهدي) على تطوير الاقتصاد، حيث لم يكن الهدف هو التطور الاقتصادي والمساعدات المالية المستمرة، وإنما كان الهدف الحقيقي يرمي إلى تقوية الذراعين الأساسيين نظام الجيش والبيروقراطية، كما كانت ترمى واشنطن و(فضل الله زاهدي) لدعم النظام سياسيًّا حتى تستطيع الموارد البترولية الإسهام في قوة النظام سياسيًّا وتصبح بذلك قادرة على مقاومة (حزب توده) داخليًّا والوقوف ضد الضغوط السوفيتية خارجيًّا. كما كانت لاسترضاء(فضل الله الزاهدي) نفسه خاصة وأنها كانت أفضل فرصة للتدخل الأمريكي في اقتصاد إيران منذ سنين[37].

لهذا استمرت المساعدات الأمريكية للحكومة الإيرانية ودعمها، وقد صرح(الشاه) عن أهمية إيران للولايات المتحدة الأمريكية، ورد عليه (أيزنهاور) بتصريح أكثر جرأة قائلاً "إنه من خلال المساعدة المناسبة ستصبح إيران حلقة أساسية في الدفاع عن العالم الحر. وبالتالي ستكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لدعمها، وسنتمكن من دحر النوايا الروسية في تلك المنطقة بصورة تامة[38] على أن المساعدات الأمريكية جاءت من واقع الحال لكي تجبر إيران على مساعدتها في التضييق على الاتحاد السوفيتي وإضعاف موارده الاقتصادية، وبالتالي يتحقق الهدف الأمريكي قبل الإيراني .

لقد اعتمدت حكومة (فضل الله الزاهدي) على المساعدات المالية الأمريكية بصورة عاجلة والتي ساعدتها في التغلب على المعارضة ودعم الجيش، فالحكومة بقيادة (فضل الله الزاهدي) كانت تواجه مشكلتين أساسيتين هما: تسوية النزاع البترولي واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، فالتأكيدات التي قدمها(زاهدي) للولايات المتحدة الأمريكية حول استئنافه للعلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ساعدته في الحصول على الدعم الأمريكي، كما كان يأمل في أن يؤدي ذلك لتسوية شاملة للنزاع البترولي مع بريطانيا على الرغم من مشاعره الكارهة لبريطانيا، وبناءً على ذلك أعلنت إيران عن استعدادها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا من أجل فض النزاع البترولي كخطوة أولى، وتم ذلك في11 اكتوبر1953 [39].

ولقد استفادت إيران من استئناف العلاقات البريطانية الدبلوماسية مع بريطانيا عندما غيرت موقفها و تم رفع الحصار عنها، وبناءً عليه اتخذت بريطانيا خطوتين جديدتين تجاه الحكومة الجديدة ظهرتا في إلغاء الإجراءات التي اتخذتها في طوكيو ضد اليابانيين المشترين للنفط الإيراني، والثانية ظهرت عند موافقتها على تصدير قاطرات بريطانية الصنع للسكك الحديدية الإيرانية والتي كانت ممنوعة بموجب الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على ايران في اعقاب التأميم[40].

وبناءً على ذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني(عبد الله انتظام) في24 نوفمبر1953 عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وترحيبها بذلك. كما أعلنت تبادل السفراء بدون تأخير وتزامن وصول البعثة الدبلوماسية البريطانية إلى إيران في21 ديسمبر1953الذي تزامن مع إدانة(محمد مصدق) من إحدى المحاكم العسكرية الإيرانية، كما تم إعلان تعيين(علي سهيلي) [41] سفيراً لإيران في بريطانيا والذي سبق له أن كان سفيرا بحكومة (محمد مصدق) حتى قطع العلاقات الدبلوماسية في أكتوبر 1952 [42].

لقد عدّ الاتحاد السوفيتي دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية مشكلة البترول الإيراني نوع من الصراع المعلن بينها وبين بريطانيا لاحتكار البترول الإيراني، والذي يعد جزءاً من الأطماع الأمريكية في الشرق الأوسط[43]، ورغبتها في السيطرة على اقتصادها وتهميش الدور البريطاني، كما علقت صحيفة "أزفستيا" السوفيتية في الثالث من مارس 1954 على خطة إنشاء الكنسوريتوم" أنه نتيجة واضحة للصراع من أجل إعادة توزيع موارد نفط إيران لفائدة الاحتكارات الأمريكية والإضرار بالاحتكارات البريطانية، أما صحيفة "برافدا" فكان لها نفس وجهة النظر، فعند التوقيع على التسوية البترولية اعتبرت أن إجراءات الكنسوريتوم تمثل محاولة للسيطرة على جميع اقتصاد إيران وأنها جزء من المخططات السياسية – العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ومغامراتها في المنطقة[44] وقد ثبت صدق تحليل السوفيت.

لقد انتقدت الحكومة السوفيتية الإدارة الأمريكية ولم توجه للحكومة الإيرانية أي نقد، وهي سياسة دبلوماسية اعتمدتها الحكومة السوفيتية الجديدة بعد وفاة (ستالين) أرادت بها إن ألا تعكر صفو علاقاتها مع إيران بتبنيها إستراتيجية التعايش السلمي"Feareful coexistence" لتصبح أكثر جدية مقارنة بفترة حكم(ستالين). غيّر الاتحاد السوفيتي من معاملته لإيران واتخذ سياسة أكثر لينا خاصة مع الشاه حين عودته لإيران، لذلك تم التوقيع على الاتفاقية السوفيتية والإيرانية المتعلقة بالحدود، وتصفية الشؤون المالية التي بقيت على طاولة المفاوضات لأكثر من أربع سنوات، وطبقا لهذه الاتفاقيات حصل الإيرانيون على أكثر من أحد عشر طنًا من الذهب الذي كان محفوظاً لدى البنك السوفيتي منذ مدة طويلة[45]، وتعويضات قدرت بثلاثة ملايين جنيه استرليني حصلت إيران على بضائع مقابلها[46]، وبذلك ضمن السوفيت حيادية إيران تجاههم.

كما أعادت قسمًا من الأراضي الواقعة شرق بحر قزوين وغربه إلى إيران بشرط أن يترك الإيرانيون مطالبتهم "بفيروزة" (قصبة فيروزة الواقعة في حدود خراسان الشمالية) التي تم احتلالها من السوفيت ومنحوها أهمية خاصة، فقد رحبت الصحافة الإيرانية بالاتفاقية، بوصفها (نظرة جديدة) في السياسة السوفيتية تجاه إيران . في حين كان يرى البعض أنها محاولة للتخفيف من التوجه الإيراني نحو الانضمام إلى الحلف الدفاعي للشرق الأوسط المزمع عقده[47].

إن أي تحليل دقيق لموقف الحكومة التركية من النزاع البترولي الإيراني البريطاني يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار إن تركيا كانت تخشى استغلال السوفيت لهذا النزاع وتدخل في إيران عن طريق اجتياح قواتهم للأراضي التركي مثلما فعلوا إثناء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً للأمن الوطني التركي، لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن طلبت الحكومة التركية من نظيرتها البريطانية إن تعقد اتفاقية مع إيران على غرار الاتفاق البترولي الذي توصلت إليه مع العراق لان بريطانية لو تقدمت في الماضي (بمثل هذه الشروط إلى إيران لما تطورت قضية البترول الإيراني الى شكلها الحالي) على حد ما جاء في

إحدى الوثائق الرسمية حيث أن ايران في تلك الفترة تمتلك الكثير من الموارد التي يمكن الاستفادة منها في تقدم وتطور ايران لكنها بقيت معتمدة اعتمادًا كليًا على البترول مما جعل اقتصادها مهددًا في أية لحظة.

الخاتمة

إن الحركة الوطنية في ايران التي تمثلت بالجبهة الوطنية التي قادت مسيرة التأميم، عبرت عن نضالها المرير من اجل تحقيق العدالة في الثروة القومية التي تنبع من ارضهم، ويجب الاستفادة منها، لذلك عندما اقدمت على خطوة التأميم كان عليها ان تعد الاهداف والخطط الطويلة الامد للاستفادة من هذا الذهب الاسود، فكان محمد مصدق هو القائد لقرار التأميم، لكن التدخلات الاستعمارية المتمثلة ببريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عملت كثيراً من اجل افشال هذه المحاولة الفريدة لكي لا يسري صداها في دول المنطقة وتعمل بها، لذلك عملت وجندت كل امكاناتها المادية والعسكرية في اسقاط عملية تأميم البترولية وبالفعل دبرت انقلاب وكان هذا الانقلاب خطط في الخارج ونفذ في الداخل، وعلى الرغم من ذلك، فأن اصداء التأميم كان له دوره الفعال في المنطقة العربية والدولية، واخذت هذه الدول بالدعوة الى التأميم وسارت بخطى قرار التأميم الايراني.

وخلال فترة الدراسة برز الوجود الامريكي الفعلي في ايران حيث تمكنت من السيطرة على ايران بعد تدخل جهاز الاستخبارات الامريكية في عملية اسقاط كومة مصدق، ومن ذلك الوقت نجحت السياسة الامريكية في السيطرة الاقتصادية وبالخصوص السياسة البترولية في ايران .

يتضح مما سبق ان الحكومة الايرانية لم تدرك في بداية الامر اهمية البترول الذي تمتلكه كثروة وطنية ولم تبالِ في سيطرة الشركات البريطانية على مقدرتها وثروتها، لكنها عندما احست بالاستغلال التام والغبن الذي لحق بها من جراء الامتيازات التي منحتها للجانب البريطاني بدأت بإلغاء الاتفاقيات المعقودة بينها وبين بريطانيا في عام 1933والبدء من جديد باتفاقية جديدة من شأنها تحقيق شيء من النفع المادي لها، لكن مع تتابع الاحداث ايقنت الحكومة الايرانية انها وقعت اتفاقية كان من شأنها رفع مستوى الدخل الايراني غير إن الشركات كانت تحتكر الكثير من الارباح ولم يدخل في خزانة الحكومة الايرانية سوى القليل، ومن خلال الدراسة تبين بأن المستفيد الاول هي الولايات المتحدة الامريكية بحصولها على اعلى حصة بالعقود البترولية في ايران .

المصادر والهوامش

1. اسعد محمد زيدان الجواري، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه 1909- 1925، البصرة ،1990،ص97.
2. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، العدد 28، ابريل 1972، ص162.
3. احمد أبو الوفاء ،التحكيم الاختياري والاجباري المنشآت المعارف الاسكندريه،1988، ص 88 .
4. احمد عبد الحميد عشوش، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في البلاد العربية، دار النهضة العربية،1975، ص31.
5. عاطف سليمان ، تأميم البترول الايراني 1951، ص 19 .
6. فوزية صابر محمد، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918- 1939 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٨٦، ص262- 264.
7. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية،1941-1979، ترجمة علي حسين فياض ،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق، ص 298 .
8. المصدر نفسه ، ص 300 .
9. New York times, May 22/1951 – s. 17.
10. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، مصدر سابق ، ص 165.

11. أحمد مهابة، إيران بين التاج والعمامة، كتاب الأمل- مصر، العدد 22، 1989م، ص64.
12. وفقاً لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، قام وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) بزيارة بعض دول الشرق الأوسط عام 1953 وكان يحمل معه فكرة إنشاء مشروع الحزام الشمالي والذي كان يهدف من إنشائه تحقيق سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي وتأمين الحدود الشمالية للدول المشمولة بهذا المشروع وهي: (باكستان ، إيران ، تركيا)، كما أبدى دالاس استعداد الولايات المتحدة الأمريكية تقديم كافة أنواع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأعضاء المشروع. انظر: محمد عبدالرحمن يونس العبيدي، إيران وقضايا المشرق العربي1941 -1979، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل 2005- العراق، ص136
13. روح الله رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة –1984)، ص 62.
14. محمد جواد على ،العلاقات الأمريكية– الإيرانية 1942-1987، مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لإيران، بغداد،1987، ص 198.
15. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية،1941-1979، مصدر سابق ، ص 298.
16. آمال السبكي ، مصدر سابق ، ص188.
17. المصدر نفسه، ص 190.
18. أحمد مهابة، مرجع سابق، ص120.
19. المصدر نفسه، ص30.
20. آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979م) – عالم المعرفة- مصر، جمادي الآخرة – 1420 أكتوبر، تشرين الأول، العدد 250، 1999م، ص 177.
21. الشركات البترولية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ، د.محمد خيتاوي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا دمشق ، 2010، ص224.
22. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، مجلة السياسة الدولية العدد 28/السنة الثامنة ابريل 1972مصر،ص 168.
23. عبد الهادي كريم سليمان، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة– العراق،1986م ، ص 107.
24. عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، مصدر سابق ، ص 162.
25. المصدر نفسه، ص 163.
26. منير عبود جديع ، العلاقات الايرانية التركية 1950-1960، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد العراق، 2001 ، ص 37.
27. حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ ايران السياسي، مجلد4، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، 2008م ، ص 78
28. د .ك .و . ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/4957، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 7مايو 1951 ، الوثيقة رقم 40.
29. O.S.S . Special Estat ment By central Intelligence Agency Film2,carrent crisis in IRAN ,of march 16 1985.p275-276 .
30. الجنرال فضل الله زاهدي: ولد عام 1890م كان أحد المقربين من رضا شاه وألقت القوات البريطانية القبض عليه عام 1943م أثناء غزوها لإيران في الحرب العالمية الثانية ونفته إلى فلسطين والهند، ثم عين مساعداً لـ "نورمان شوارشكوف" عام 1945م لإعادة تنظيم الشرطة والحد من نشاط "حزب توده ومن ثم عين وزيراً للداخلية في حكومة مصدق عام 1951م واختلف معه وكلِّف في أغسطس 1953م لقيادة الانقلاب ضد مصدق. ينظر :حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 244.

31. الكنسوريتوم: تطلق هذه الكلمة أو المصطلح على المشروعات التي تقوم على نحو مشترك بين عدد من الشركات الكبرى المنافسة في صناعة معينة، ولم يطلق اللفظ على الاتفاقيات البترولية الأخرى إلا على كونسورتيوم إيران الذي بدأ عام 1954. انظر: آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979م، مصدر سابق، ص192.
32. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، مصدر سابق ، ص 165.
33. آمال السبكي- تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979م، مصدر سابق ، ص195.
34. فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة والنشر-مصر، ط 4، 1991، ص 29.
35. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 – 1979، مصدر سابق، ص ص 284 – 285.
36. وزارة الخارجية الولايات المتحدة، النشرة 29، العدد 742 ، 14سبتمبر1953، ص 349.
37. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 – 1979، مصدر سابق، ص 283.
38. محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية – الإيرانية 1942 – 1987، مصدر سابق، ص 197.
39. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، 1941 – 1979، مرجع سابق، ص 284.
40. روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص285، نقلاً عن نيويورك تايمز، 29أكتوبر، 1953.
41. باقر عاقلي، شرح حال رجال سياسي ونظامي ايران،ج ، دوم ،جاب اول، نشر كفتار باهماكارى، نشرعلم1380، ص838 .
42. روح الله رمضاني ، مصدر سابق ، ص 285.
43. الشرق الاوسط : (Middle East) مصطلح غربي استعماري استخدمه الفرد ماهان (Mahan Alfred T) في مقال في لندن عام 1902،كثر استعماله ابان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقه جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين، الاردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، ايران، وتتوسع لتشمل افغانستان وقبرص وليبيا احياناً والمقصود من اطلق هذا المصطلح وادخال دول غير عربية عليه هو تجنب استعمال مصطلح للمنطقة العربية او الوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة منها كما ان للمصطلح دلالة على مركزية أوربا في العالم وهو شرق اوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي ، والرابط الوحيد الذي يربط هذه البقاع هو الموقع الجغرافي فقط . انظر :عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ،ج 4، مرجع سابق ، ص 456.
44. خليل اسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، ، ص 313.
45. Roger Stevens to foreign office, Dec 25, 1954 .
46. الشؤون الإيرانية" معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الجامعة المستنصرية العدد الرابع، 1986م، ص 21.
47. Roger Stevens. to foreign office, op. S. 358.